

## محاكمة شفافة لهتمي (الحجيرة)

حسناً فعلت أن ارسلت منظمات محلية ودولية مثل العفو الدولية والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، و (أيفكس)، وهيئة حقوق الإنسان الإسلامية البريطانية، وجمعية المحامين البريطانية وغيرها، أن بعثت مراقبين متخصصين لديها لمتابعة محاكمة من عرفوا اليوم بـ (متهمي الحجيرة). شأنها في ذلك شأن جهات أخرى مهتمة كالسفارة الفرنسية في البحرين ونشطاء حقوقيين آخرين.

كان انعقاد محكمة متهمي الحجيرة في ٢٤/٣/٢٠٠٩ بحضور وسائل الإعلام وتحت نظر الرقابة، وبالعلانية والشفافية التي ظهرت بها أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لضمان سير العدالة. وقد خرج المراقبون بانطباع إيجابي للغاية بشأن مراعاة معايير المحاكمة العادلة، فقد كانت المحاكمة (هادئة، شفافة) وتحمل القاضي بصدر رحب الكثير من النقد وحتى الطعن والتعدي عليه وعلى المحكمة، وقال أنه سمح لعدد من المعتقلين بالحديث رغم وجود محامين لهم، وأنه تغاضى عن بعض الكلمات التي قد تكون غير مسؤولة.

الأهم في المحاكمة لـ ٣٥ شخصاً اتهموا بالتآمر وتدبير انقلاب وتوتير الوضع الأمني وتبويت النيابة لاستخدام العنف وغير ذلك، يكمن في نتائجها الأولية، فقد قرر القاضي - وكما طلبت هيئة الدفاع عن المتهمين - البدء بتحقيق جديد مع المتهمين، وعدم اعتماد تحقيقات النيابة المتهمة بمخالفة القانون حين عرضت - وخلاف القانون - اعترافاتهم أثناء التحقيق وعلى شاشات التلفزيون، كما وافق القاضي أيضاً على التحقيق في مزاعم التعذيب بالتوافق مع المحامين، وعلى إلغاء الحبس الانفرادي للمتهمين.

أيضاً فإن مساحة الحرية التي أعطيت للمتهمين وللمحامين كانت كبيرة. عبدالجليل سنقيس، أحد أهم ثلاثة ناشطين سياسيين متهمين، قدم مرافعة صريحة حوت هجوماً على القاضي والمحكمة، واعتبر السنقيس المحاكمة (محاكمة ضمير) ووصفها بأنها أداة في تصفية حسابات لصالح النظام، وأن التهم الموجهة له مختلفة.

الناشط السياسي حسن مشيمع والمتهم في القضية قال أن التهم الموجهة إليه كيدية وسياسية، وطعن في عدالة المحكمة التي تغض النظر عن دعاوى التعذيب. وأضاف: (لقد اعتقلت سابقاً ظملاً لأنني طالبت بالحقوق، وقبل عام من الآن تم اعتقالني والتحقيق معي لمطالبتني بالحقوق ومن ثم صدر قرار من جلالة الملك بالإفراج عني وإنهاء القضية، واليوم أيضاً تتم محاكمتي للسبب ذاته). وأضاف: (وجودي الآن أمام هذه المحكمة لأنني سياسي، ولا مكان لبقية التهم الزائفة).

أما الشيخ محمد المقداد فقال بأنه (لا توجد قضية إرهاب ولا توجد خلية إرهابية، ولا يوجد استهداف لأحد أو لمنشآت، وهذه الوجوه الطيبة جميعها لا أعرفها، فكيف قمت بتشكيل هذه الخلية؟). ونفى المقداد مسألة التمويل للشبكة، أو أنه يريد قلب نظام الحكم.

أيضاً فإن هيئة الدفاع طالبت باستبعاد تحقيقات النيابة العامة لأنها (خصم للمتهمين) وطالبوا بإعادة التحقيق في القضية من جديد بصفة مستقلة، كما تقدم المحامون بمذكرة عن دعاوى تعذيب للمتهمين، ومحاكمة من مارسه. كما وانتقدت الهيئة حبس المعتقلين انفرادياً واعتبروه ضرباً من سوء المعاملة.

وحين رد ممثل النيابة العامة هارون الزباني بأن (النيابة العامة خصم شريف في الدعوى الجنائية وليست طرفاً ضد أحد) وأن غرضها إظهار الحقيقة، نافياً مزاعم التعذيب، معتمداً على التقارير الطبية.. رد عليه المحامون بأن نشر أسماء وصور المتهمين وتفاصيل الاعترافات أثناء التحقيق في القضية مخالف للنصوص القانونية.

عكست جلسة المحاكمة حرص القاضي على أن لا تشوب المحاكمة أية شكوك أو طعون، ولنا أمل أن يستمر الالتزام بالإجراءات والمعايير الصحيحة وكذلك بالشفافية في الجلسات القادمة.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

### اقرأ

٤ الشغب والعنف لماذا؟

٥ جلسة محاكمة الخواجة

٨ البحرين في تقرير دولي

١٠ ديمقراطية ناشئة

ومجتمع مدني ناشيء

١١ تفريق اعتصام بالقوة

## الإعلام) تعدل القانون، والحقوقيون يطالبون بتوسعة الحريات

رُحِب نواب وحقوقيون ومختصون بالمواقع الإلكترونية بالتعديل الذي قدمته وزارة الثقافة والإعلام على المرسوم بقانون (٤٧) للعام ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والنشر والذي ينص على أن لا تقوم الوزارة بالمنع أو الحجب المؤقت للصحف الإلكترونية إلا بحكم المحكمة، غير أنهم طالبوا بشمول المادة للمواقع الإلكترونية وعدم الاكتفاء بمواقع الصحف الإلكترونية. ورأى هؤلاء بأن تحويل وزير الإعلام إصدار قرارات تنظيم الصحافة الإلكترونية والنشر الصحافية قد يؤدي إلى إصدار قرارات خاطئة.

رئيس جمعية الشفافية عبدالنبي العكري رأى أن التعديل غير كافٍ، وطالب

أن تكون للقضاء صلاحية المنع أو الحجب للمواقع الإلكترونية، مؤكداً أن هناك حاجة إلى توسيع الحريات لا تضييقها، وأن

القانون الذي ينظم الصحافة في البحرين يفترض أن يجاري السقف الذي وصلت إليه من الحريات ويعمل على زيادتها. ولفت العكري إلى أن المواقع الإلكترونية يجب أن يتاح لها حق التظلم لدى القضاء على قرارات المنع التي قامت بها وزارة الإعلام.



عبدالنبي العكري

التي كتبت عدة مقالات في صحيفة الوقت، تحت عنوان: (ملف العار الكبير.. انتهى زمن الصمت)، انتقدت فيها ممارسات السلطة القضائية في إطار مطالبتها بإصدار قانون لأحكام الأسرة يخفف من وطأة معاناة النساء في المحاكم الشرعية.

وقالت ضيف، وهي عضو مجلس إدارة جمعية الصحافيين البحرينيين، أنها



لميس ضيف

تسلمت خطاب النيابة، وأن التهمة كانت: إهانة السلطة القضائية، مبدية دهشتها من أن محاسبتها جاءت وفق (قانون

العقوبات) وليس استناداً الى (قانون الصحافة) لعام ٢٠٠٢، الذي لا ينص على حبس الصحافي، بينما ينص قانون العقوبات على الحبس والغرامة معاً.

ودافعت ضيف عن نفسها قائلة بأن مجلس القضاء يريد محاسبتها كمواطنة وليس كصحفية من حقها تناول جميع قضايا الشأن العام في إطار دولة القانون والمؤسسات التي تصون حق التعبير، معبرة عن قناعتها بأن موقفها صحيح، وأنها على استعداد للدفاع عنه. هذا وقد تضامن مع الصحافية ضيف العديد من الجمعيات الأهلية والسياسية، وفي مقدمها جمعية الصحافيين.

من جانبها، أوضحت النيابة العامة، أنها ستحاكم الصحافية ضيف على أساس قانون المطبوعات.

## د. العوضي: مع حملة بان كي هون لهناهضة العنف ضد المرأة

في مناسبة اليوم العالمي للمرأة، أكدت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة لولوة العوضي صالح العوضي تجاوب البحرين مع الحملة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة

لتكثيف الإجراءات الرامية إلى وضع حد للعنف ضد المرأة، وذلك من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى نشر ثقافة مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، كما دعت كافة المؤسسات الأهلية والرسمية البحرينية إلى دعم هذا التوجه. وقالت بأن العنف ضد المرأة في البحرين هو عنف أسري، أحد أسبابه الرئيسية الخلافات الزوجية وما يتبعها من معوقات إجرائية، الأمر الذي يستوجب ضرورة وضع منظومة متكاملة لتوفير



لولوة العوضي

المساعدة القانونية والقضائية للمرأة.

وأوضحت د.

العوضي بأن المجلس

الأعلى للمرأة أوصى

بتعديل قانون الإجراءات

الشرعية بإنشاء محاكم مستعجلة، وقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية لتسهيل إثبات مساهمة المرأة المادية، واقتراح مشروعاً بإنشاء صندوق النفقة، وتخصيص محاكم لتنفيذ الأحكام الأسرية، والتوصية بتجريم إهمال الأولاد أو عدم الإنفاق عليهم، وإعداد وثيقة زواج نموذجية تكفل حقوق المرأة والرجل على السواء، وتقديم المساعدة القضائية لمن تحتاجها من النساء، وأخيراً التوصية بإصدار قانون الأحكام الأسرية، وإصدار دليل استرشادي للمرأة يتضمن حقوقها والتزاماتها الشرعية وكيفية استعمال هذه الحقوق أمام القضاء الشرعي.

## الجمعيات السياسية تشجب استخدام (المولوتوف)

دانت الجمعيات السياسية المعارضة الست (الإخاء، أمل، القومي، الوفاق، التقدمي، وعد) في اجتماع لها في ٧/٣/٢٠٠٩ ظاهرة لجوء بعض المواطنين إلى الأساليب غير السلمية للتعبير عن رفضهم للسياسات الحكومية الخاطئة، وشجبت استخدام قنابل المولوتوف

## مجلس القضاء الأعلى يقدر شكوى ضد صحافية

تقدم نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء بشكوى الى النائب العام طالب فيها بمحاكمة الصحافية لميس ضيف

ورأى أوجار في معرض تقييمه للتجربة البحرينية، أن هناك إرادة إصلاحية قوية ودينامية، ومجتمع مفتوح، وهناك حيوية لدى مختلف الجمعيات، رغم صعوبات الوضع الإقليمي وإكراهات الوضع الداخلي، مؤكداً على أن الأساس في التجربة الديمقراطية هو القدرة على تنظيم انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة والاحتكام إلى إرادة المواطنين، وأن لا ديمقراطية بلا معارضة سلمية، ومثيراً إلى ضرورة التخلص من الإرث الثقيل للماضي وإنتاج مصالح لا تستهدف التشويه والإنتقام.

يصنع تجربته الخاصة به. وأكد الوزير أوجار أن التحول الديمقراطي يأتي ضمن مسلسل تدريجي طويل يراكم جولاته بناء على معطيات داخلية، مشدداً في الوقت نفسه على العمل ضمن الأطر والمؤسسات الدستورية، وأن تجتهد المعارضة السياسية في بناء التوافق الوطني، وما يدعم دينامية الثقة بين الحكومة والمعارضة للتحول الأخيرة إلى قوة منتجة لاقتراحات بناءة يمكن ترجمتها في صيغ قابلة للتنفيذ ولبناء جسور التعاون مع كل الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي وغيره.

ضد قوات الأمن أو المدنيين، وتخريب الممتلكات العامة، ومحطات الطاقة الكهربائية، وإتارة الشوارع، والاعتداء على العمال الأجانب. وذكّرت الجمعيات بدعوتها الحكومة وقوات الأمن والمواطنين إلى ضرورة احترام حق الحياة وعدم اللجوء للأساليب غير السلمية في حل النزاعات السياسية، ومطالبة الحكومة بعدم استخدام العنف المفرط في تعاملها مع الجمهور، ومنع قواتها من استخدام الرصاص المطاطي أو الحي، وعدم استخدام مسيلات الدموع في المناطق السكنية، وتجنب إيقاع الأذى أو العقوبة الجماعية لسكان القرى أو الأحياء التي تحدثت على أطرافها المواجهات الأمنية.

من جانبها نفت وزارة الداخلية أن تكون قد استخدمت القوة المفرطة تجاه الاعتصامات والمسيرات، وردت على بيان الجمعيات السياسية بأنها تستخدم القوة ضد الخارجين عن القانون وأنها تراعي كل جوانب حقوق الإنسان.

## معهد التنمية السياسية):

### ندوة عن المعارضة

نظم معهد التنمية السياسية ندوة عن المعارضة السياسية، شاركت فيها جمعيات سياسية وناشطون سياسيون من داخل البحرين وخارجها. وقد شارك في



الندوة محمد أوجار، الوزير السابق لحقوق الإنسان في المغرب، الذي حاول أن يقدم تجربة المغرب في التحول الديمقراطي لزملائه في البحرين، مع اصراره على أن تلك التجربة وغيرها من التجارب لا يمكن أن تستنسخ، وأن كل بلد بحاجة إلى أن

## ندوة: الحوار شرط العدالة الإنتقالية

الديمقراطية لا تقوم على الأكاذيب، وأن الضحايا السابقين لا يمكنهم أن يتجاهلوا ما حدث لهم.

أما عضو منظمة (لا سلام بلا عدالة) نيام جيبونس فأشارت إلى ضرورة أن تحدد لجان العدالة الإنتقالية أهدافها وأن تتخذ قرارات واقعية تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية الخاصة بكل بلد.

محسن مرزوق، الأمين العام للمؤسسة العربية للديمقراطية، أبدى اهتماماً بتأسيس مركز متخصص في قضايا العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، وأضاف: (نحن ملتزمون بتقديم الدعم للعدالة الانتقالية في أية دولة عربية، والمؤسسة حددت السودان والصومال والعراق ولبنان في أولوية الدعم). فيما أكدت عضو مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية سلوى قنطري على أن دعم اعتماد منهجيات وآليات العدالة الانتقالية يعد من أهم العوامل التي تساعد سلمياً على الانتقال الديمقراطي.

واخيراً رأى عبدالله الدراري، رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أنه (من دون توافر الدعم من القيادة السياسية، لا يمكن البدء بمبادرة العدالة الانتقالية) وتمنى البدء بشكل جدي في مسألة العدالة الانتقالية بمبادرة من القيادة السياسية، مضيفاً أن عدداً من ضحايا الانتهاكات السابقة لجأوا إلى القضاء، إلا أن المحاكم رفضت النظر في القضايا المرفوعة.

نظمت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ندوة عن العدالة الإنتقالية تحت عنوان: (لجان الحقيقة: الآفاق والرهانات والتحديات في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط والخليج)، شارك فيها عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وعدد من منظمات المجتمع المدني المحلية. كان من بين المشاركين: الفيدرالية الدولية، المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، ومنظمة لا سلام بلا عدالة، وفرونت لاين، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، والمؤسسة العربية للديمقراطية (قطر) ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية وغيرها.

وأوضح الأمين العام للفيدرالية الدولية إدريس اليازمي أنه لا يوجد نموذج جاهز للعدالة الانتقالية يمكن تبنيه، ولكن هناك تراث دولي يمكن الاستفادة منه. وأضاف بأن فلسفة العدالة الانتقالية تقوم على البحث عن وسائل سياسية وسلمية لتجاوز الأزمات السياسية العميقة عبر دراسة التاريخ السياسي والانتهاكات الجسيمة التي عرفها الضحايا، وجبر ضرر الضحايا على المستويين الفردي والجماعي، وبلورة توصيات لإصلاح سياسي متفق عليه، ودراسة التاريخ السياسي في البلد، وبلورة توصيات تسمح بإصلاح وتوافق سياسي.

وأكدت عضو المركز الدولي للعدالة الانتقالية لين معلوف أن المسألة المشتركة في مسألة العدالة الانتقالية في الدول تتمثل في مواجهة الماضي من أجل التحول إلى المستقبل، باعتبار أن

## الشغب والعنف في البحرين لهاذا؟

أياماً كان التحليل لأسباب ظاهرة الشغب المزعجة في البحرين، فإنها ظاهرة مرفوضة كونها ظاهرة عنيفة منظمة تستخدم لأغراض سياسية، وكون أعمال العنف تأتي على الممتلكات العامة، وكونها تتعدى على حقوق المواطنين بالتخريب بل وتتعدى على أرواح الأبرياء بالقتل عبر قنابل المولوتوف، والذي راح ضحيتها أخيراً العامل الآسيوي حرقاً. كل الجمعيات السياسية والحقوقية أدانت الشغب والتعدى على الآخرين وعلى الممتلكات العامة والخاصة.

ولكن هل هذا الشغب بلا أب؟ بلا موجه أو محرّض؟

من يدافع عن الشغب ويعتبره حقاً مشروعاً هو المستفيد منه. فلا أحد يستطيع أن يزعم بأن حرق محولات الكهرباء يمثل (تعبيراً سلمياً) ولا قذف القنابل الحارقة



على سيارات الأفراد والشرطة بغية قتل من فيها (وسيلة حضارية) لا يعاقب عليها القانون! ولا عدت وسائل التعبير في البحرين فلم يجد المواطنون متنفساً سوى (العنف والشغب). والأنكى من كل هذا، أن يأتي لنا المستفيدون من هذا الشغب ليقولوا بأن المحتجزين على خلفية أعمال الشغب هم (نشطاء حقوق إنسان). بكلمة: الشغب مدان عقلاً وقانوناً، ولا يجب أن يتساهل القانون تجاه القائمين به والمحرّضين عليه. هذا ما تقوله الحكومة، وهذا ما تقوله مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية والحقوقية.

أحداث العنف والشغب في البحرين لم تتوقف بعد. ففي كل يوم يفاجأ المواطنون بحرائق في الشوارع، وتدمير محولات الطاقة الكهربائية، وإحراق سيارات، وقد تطوّر الوضع مؤخراً فصار العنف يضرب الأبرياء حرقاً في سياراتهم، أو حتى الإعتداء على المدارس.

سؤالان يشغلان بال المراقبين: إذا كانت البحرين بلداً غير قمعي وتعيش مساراً ديمقراطياً فلماذا يحدث العنف المناقض للعملية السياسية؟ ولماذا يستمر الشغب كل هذه المدة الطويلة، وكأن لا أفق لإنهائه؟

الأنظمة التي تعاني من أزمة المشروعية مهددة بـ (الثورة). أما البلدان التي تتخذ المسار الديمقراطي فإنها غير محصنة عن (الشغب) الذي قد يحدث في أية دولة في الدنيا ديمقراطية أو تسلطية، مع فارق أن الشغب قد يتطور إلى ثورة في البلدان غير الديمقراطية.

راديكالي يقلب المعادلة رأساً على عقب ويلغي إرادة الأكثرية، فحينها لا أمل في محاولات الإستيعاب، ويجب البحث عن حلول أخرى. ففي هذه الحالة لا تكون المشكلة في العملية السياسية ولا ضيق أفقها ولا في قدرتها على الإستيعاب، ولا في صلاحيتها وفائدتها وما تقدمه من إغراءات للقوى السياسية الناشطة.. وإنما مشكلة أقلية تنقلب على خيار الأكثرية.

قد يقال أيضاً بأن الشغب والعنف وليد ثقافة عنفية، بمعنى أن ثقافة حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية التي جاء بها الميثاق لم تترسخ بعد في الوجدان الشعبي، سواء لدى ممارسي الشغب أو حتى غيرهم ممن لا يمارسونه. وبلا شك فإن هذه الثقافة لا تزال موجودة، وإن كانت محصورة في أقلية، ولا يوجد حل لهذا إلا (الوقت) حتى تتمكن الثقافة الجديدة من النفوس، ويجري تطبيقها على أرض الواقع.

أيضاً هناك من يلقي مسؤولية الشغب على الأوضاع الإقتصادية والبطالة، ولكن الوضع في البحرين ليس بذلك السوء، خاصة مع وضع مشروع التأمين ضد التعطل قيد التنفيذ، والذي امتصّ حتى الآن نسبة عالية من العاطلين عن العمل، وهو المشروع الذي لا يوجد له مثيل بين الدول العربية. فضلاً عن المعونات التي تلقاها الأسر محدودة الدخل والأرامل واليتامى، وغيرها من المشاريع.

لا تعاني البحرين من أزمة المشروعية، فقد تراكمت منذ عهد الإستقلال في استفتاء عام ١٩٧١م، وتكرّست عبر الإجماع حول الميثاق في استفتاء ٢٠٠١. ثم إن العملية السياسية القائمة - رغم الإنتقادات التي تواجهها - توفر مناخاً بعيداً عن العنف والشغب، أو هكذا يفترض، ولكن العنف والشغب لا يهددان مشروعية النظام، بقدر ما يهددان السلم الأهلي إن لم يتم ضبطه.

الشغب يقع في غالب الأحوال بصورة غير منظمة، فهو ما يشبه ردّة فعل على قرار لا يرضى عنه بعض الجمهور، أما في البحرين فإن ما يلفت النظر هو أن الشغب منظم، بمعنى آخر هو أداة يستخدمها الرافضون للعملية السياسية، إما من أجل تعويقها أو لتحصيل مكاسب سياسية يعتقدون بأنها مستحقة.

رأى بعض المراقبين أن العملية السياسية نجحت في استقطاب الجزء الأعظم من الجمهور البحريني، ولكن بقيت فئة رفضتها وأصبحت خارجها، وبالتالي كانت هناك حاجة الى دفعة أقوى ومحاولة أخرى لتسريع العملية السياسية من أجل استيعاب الأجنحة المتشددة ضمنها.

هذا إذا كانت تلك الأجنحة تؤمن بالعملية السياسية، وتجد فيها إغراءً وبديلاً عن التحريض على الشغب. أما إذا ما كانت تبحث عن مشروع

## محاكمة الناشط عبدالهادي الخواجة:

## خطاب ٧ يناير يحدد مصير الجلسات القادمة

لاين بالقول: (من المؤكد أن أندريا روكا ألقى تصريحه المنشور من دون أن يطلع على أوراق القضية، أو قبل الرجوع إلى المصادر الرسمية الموثوقة للتعرف على الأدلة المتوافرة ضد المتهم، وإلا ما ذكر أن التهمة غير مدعومة بالأدلة، وأن المتهم لم يدع إلى استخدام القوة، في الوقت الذي يوجد بملف القضية تسجيلات صوتية



عبدالهادي الخواجة

ومرئياً لكلمة المتهم التحريضية، يظهر فيه وهو يدعو جهاراً وفي عبارات واضحة إلى تغيير النظام بالقوة والعنف بطرائق متعددة).

وبمناسبة محاكمة الخواجة، أصدرت هيومن رايتس ووتش بياناً طالبت بإسقاط التهم عنه ورفع حظر السفر عنه وإطلاق حرية التعبير، مضيفاً (إن مقاضاة الخواجة هي واحدة من عدة إجراءات يبدو أنها ترمي مجمعة إلى التضيق على حرية التعبير في البحرين، على رغم أن دستور البلاد يحمي الحق في حرية التعبير). وقال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جوستورك (إن المجاهرة بالحديث بقوة عن حُكام البلاد يجب ألا تُعتبر جريمة، والحكومة التي تزعم أنها تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان، كالبحرين، عليها ألا تزج بالناس إلى السجون جراء ما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات).

مهما يكن من أمر، فإن المهم هو توافر عناصر المحاكمة العادلة وحضور ممثلين عن المنظمات الدولية لضمان سلامة إجراءاتها، ولمعرفة حقيقة التهم الموجهة وما إذا كانت تستوجب العقاب، وهذا ما ستكشف عنه جلسات المحكمة القادمة.

عن رأي. والثانية - تتعلق بالنيابة العامة نفسها وبمرجعيتها حيث (لا يجوز اعتبار سلطة الاتهام جزءاً من السلطة القضائية، إذ أن ذلك مخالف لأي منطق قانوني، وسلطة الاتهام جزء من السلطة التنفيذية، وبالتالي لا يجوز اعتبارها شعبة من الشعب القضائية) حسب المحامي محمد أحمد.

القاضي من جانبه، أعلن تأجيل القضية إلى ٢٠٠٩/٤/١٥، حيث سيعرض محتوى القرص المغنط.

أندريا روكا، من فرونت لاين، الذي حضر الجلسة رأى (أن محاكمة الخواجة والتهم الموجهة إليه تستند إلى ممارسته لحقه في التعبير عن آرائه، وهي مكفولة تحت حق حرية التعبير، وبغض النظر عن محتوى التصريحات التي أطلقها الخواجة، إلا أن الحكومة بحاجة لأن تكون أكثر تقبلاً للنقد، وخصوصاً تهمة محاولة قلب نظام الحكم، فهي غير مدعومة بالأدلة على اعتبار أن الخواجة لم يدع إلى استخدام القوة)، وتابع بأن منع الخواجة من السفر يعيق عمله كونه عضواً بمنظمة فرونت لاين الدولية.

من جهته، قال المحامي العام الأول عبدالرحمن السيد، في رده على أندريا روكا بأن ما ذكره الأخير (غير صحيح، وهو ناشئ عن تفسير خاطئ لطبيعة الاتهام المسند إلى المتهم، وعن عدم استيثاقه من أدلة الدعوى). وأضاف: (الاتهامات المسندة إلى المتهم لا تمس حرية التعبير ولا تنال من أي حق من حقوق الإنسان) مشيراً إلى أن هناك فارقاً كبيراً من منظور الدستور والقانون بين الانتقاد المشروع لأعمال السلطة في الدولة (وبين الدعوة الصريحة إلى الخروج عليها وتغييرها باستخدام القوة والعنف).  
والتمس المحامي العذر لممثل فرونت

بدأت هيئة المحكمة الكبرى الجنائية جلسة المحاكمة العلنية الأولى للناشط عبدالهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (تم حله رسمياً في نوفمبر ٢٠٠٤) وذلك في ٢٠٠٩/٣/٨م، وبحضور عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية (هيومان رايتس ووتش، فرونت لاين)، إلى جانب محامي الدفاع: محمد أحمد وحافظ علي، وأيضاً بحضور عدد من وسائل الإعلام، وعائلة المتهم، وعدد من المهتمين بالقضية.

قرأ القاضي التهم الموجهة للخواجة من قبل النيابة العامة وهي أنه في فجر يوم ٧ يناير الماضي ألقى خطاباً علنياً في حفل عام روج فيه لقلب وتغيير النظام السياسي في الدولة بالقوة، وأنه حرّض علانية على كراهية نظام الحكم والازدراء به، وأنه أذاع عمداً أخباراً وشائعات كاذبة ومغرضة، وبث دعايات مثيرة تتعلق بأوضاع داخلية بالبلاد من شأنها اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

بعدها سأل القاضي الناشط الخواجة إن كان مذنباً أم لا: فأجاب بالنفي. حينها طلب رئيس النيابة العامة بعرض قرص مغنط يحوي تسجيلاً مصوراً لخطاب الخواجة والذي تقوم عليه التهم المنسوبة إليه، إلا أن المحامي محمد أحمد رفض عرض القرص لأن النيابة لم تطلع هيئة الدفاع على القرص مسبقاً باعتباره دليل اتهام.

محامو الدفاع اعتمدوا على مسألتين في دفاعهم عن موكلهم الناشط عبدالهادي الخواجة: الأولى - أنهم طعنوا في مواد الاتهام واعتبروها غير دستورية لأنها تخالف المادة الثالثة والعشرون من الدستور، والمتعلقة بحرية التعبير، مشيرين إلى أن ما قاله المتهم مجرد تعبير



حسن الشيفعي

الإتهامات كثيرة، قرأت بعضها بالصدفة، وأنا لا أتوقف عندها. برأيي العمل يتحدث عن نفسه، والحكومات عموماً فاشلة في تأسيس مثل هكذا أعمال. الحكومات لها عقلية مختلفة، ومن يتهم بالعمالة وغير ذلك، أشفق عليه، فهذه ليست لغة مدافعين عن حقوق إنسان، ولا هي لغة سياسيين لديهم الحد الأدنى من الرشد. ليس للمرصد علاقة بأية جهة رسمية في الدولة، فأنا من أسس، وأنا من وضع اسم المرصد، وأنا من قرر إصدار النشرة وطبيعتها وسياستها. أنا مسؤول عن كل هذا.

نعم، أنا أعمل مستشاراً مستقلاً لدى وزارة الخارجية، دون أن أداوم، ودون أن يكون لدي مكتب لا في البحرين ولا في لندن، كما أنني لست موظفاً تنفيذياً، ولا في مركز متخذي القرار. وعمل المستشار معروف لدى الجهات الحقوقية، ومقبول، ولا يطعن فيه، خاصة في الغرب. وللعلم فإن هناك العديد من من مدراء ومسؤولي المنظمات الحقوقية الدولية الكبيرة يعملون كمستشارين لدى عدة دول فيما يختص بالموضوع الحقوقي. ثم إنني عملت ذات مرة باحثاً لفترة محدودة مع منظمة العفو الدولية، وانتدبتني في زيارة ميدانية إلى العراق في مارس عام ٢٠٠٤م، وأنا الآن مستشار لمنظمات حقوقية أخرى، بينها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في جنيف وغيرها. العمل الاستشاري لا يطعن في العمل الحقوقي إلا عند أولئك الذين لا يدركون التعريف الدقيق

رئيس المرصد لصحيفة النيوار:

## لا (الوع) الحكومة، ولا أدافع عن العنف، ولا أقزم نشاط الحقوقيين

البحرين لحقوق الإنسان الذي كنت أحد مؤسسيه، والذي - للأسف - لم يرقم بالدور الذي كان يفترض أن يقوم به حسب النظام التأسيسي له. نحن مهتمون برصد تطورات حقوق الإنسان في البحرين السلبية والإيجابية، وتزويد المهتمين بالمعلومة والتحليل، وتقديم الرؤى والاستشارات للمنظمات الحقوقية وغيرها من الجهات المعنية. كما يهتم المرصد بالمشاركة في الندوات والفعاليات الحقوقية، وترشيد العمل الحقوقي في البحرين كيما تنضج التجربة وتتطور.

أما فيما يتعلق بمقر المرصد، فهذا يعود إلى وضعي الشخصي، ولو كنت في البحرين لقلت بنفس العمل انطلاقاً منها. ولكن طالما أنني مقيم هنا وعائلتي، فكان من الطبيعي أن تكون لندن مقراً للعمل.

بالنسبة للتمويل، والذي أراد البعض من خلاله أن يطعن في المرصد والقائمين عليه، أود أن أقول بصراحة أن أحد أهم أسباب تأخير تأسيس المرصد هو الجانب المالي، ولكنني استطعت بحمد الله توفير الحدود الدنيا من الإمكانيات للقيام بنشاطاته، وحتى الآن فإن الإعتقاد الأساس قائم على الجهد الذاتي وعلى التمويل الشخصي، إضافة إلى دعم عدد من الأفراد والأصدقاء الذين يشاركونني نفس الهموم والتطلعات. وحتى الآن فإن النشاط لازال محدوداً، والإعتماد في جزء كبير منه على التكنولوجيا والعمل التطوعي.

ولكن هناك من يقول بأن الحكومة وراء تأسيس المرصد وتمويله، وأنتك لازلتم موظفاً لدى وزارة الخارجية؟

الأخ حسن، يبدو أنك فاجأت الكثيرين بتأسيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، وبإصدار نشرتين حقوقيتين، فهل هناك مغزى لهذا التوقيت؟

أبدأ، كانت فكرة المرصد موجودة في ذهني منذ سنوات عديدة، وفي الحقيقة فإنني منذ انسحابي من مركز البحرين لحقوق الإنسان، لم أتوقف عن العمل، وحافظت على علاقاتي مع المنظمات الحقوقية ووسعت من نشاطاتي، ولكن لم تكن هناك مظلة أعمل تحتها كمؤسسة وما أشبه، وقد تأخر الوقت في تأسيسها، إلى أن انطلقت مؤخراً.

هل يعني هذا أن ظهور المرصد لا علاقة له بالوضع الحالي في البحرين على الصعيد السياسي والحقوقى؟

لا.. ليس له علاقة بتاتا. ولكن الصدفة وحدها شاءت أن شهدت البحرين بداية الإعلان تطورات سياسية وأمنية، ولا علاقة لتأسيس المرصد بذلك. النشاط الحقوقي ليس مرتبطاً بزمن ولا بوقت ولا بمكان محدد حتى. هو نشاط مستمر ومتواصل ومرغوب فيه في كل الأحوال والأوقات.

حسناً، ما هو هدف المرصد؟ ولماذا لندن؟ ومن يمول نشاطاته؟

هدف المرصد واضح، وقد أشرت إليه في كلمة العدد الأول من نشرة (المرصد البحرينى). باختصار يمكن القول بأن هدف المرصد يقترب كثيراً من هدف مركز

لِلناشطين الحقوقيين. وحتى في بداية عهد الإصلاحات، حين كنتُ عضواً فاعلاً في مركز البحرين لحقوق الإنسان، فقد كنا نقدم الإقتراحات والإستشارات للجهات الرسمية التي كانت تطلب منا ذلك. ومع هذا كله، لو تعارض نشاطي الحقوقي مع عملي الإستشاري فسوف أرجح عملي الأول، وأتخلى عن الثاني.

اسمح لي مرة أخرى أن أكون صريحاً أكثر، فهناك من يتهمك بأنك تعمل ضد نشاط حقوق الإنسان في البحرين، وتمارس دوراً سلبياً ضدّهم؟

أخي العزيز، منظمات حقوق الإنسان الدولية لديها الخبرة والمعرفة والحرفية التي لا يمكن لأحد أن (يضحك) عليها أو (يضلّها). لدى تلك المنظمات آليات ومعايير محددة تلتزم بها. وبالتالي، فإن ما أقوم به من عمل سيكون مضحكاً لو كان يستهدف ما سألتني عنه.

ثم إن من يسوق مثل هذه الإتهامات، إنما يسوقها دون دليل، خاصة وأن بعض من يتهمني لديه علاقات وثيقة بتلك المنظمات الحقوقية الدولية مثلما لدي أنا، ويفترض أن من يقدم الإتهام يأتي بالأدلة، أو يشير إلى منظمة بعينها رأيت في عملي دوراً سلبياً مضاداً للنشطاء في البحرين.

مرة أخرى، هذه اتهامات، أشفق على من يطلقها، وهي اتهامات لا ينبغي لناشط حقوقي أن يسوقها، لأنها تحوي انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق آخرين. كل ما أسعى إليه معروف وواضح لدى منظمات حقوق الإنسان، لا تلميعاً في حكومة، ولا دفاعاً عن دعاة عنف، ولا تقزيماً أو تحطيماً لنشطاء حقوق الإنسان. هدفنا واضح: تطوير مسيرة حقوق الإنسان، وإن اختلفنا في المواقف السياسية، وأساليب العمل. وقد يدرك المتهمون هذا ولو بعد حين.

هل يعني هذا أن الإتهامات الموجهة إليك ذات دوافع سياسية؟

نعم أعتقد ذلك. وأنا أخشى بأن المواقف السياسية تلقي بظلالها على بعض نشاطات حقوق الإنسان في البحرين، فتتهوي بها إلى الحضيض. وهذا ما عبرت عنه مراراً في مقالات منشورة. وإلا ما معنى أن يتهم ناشط حقوقي زميله بالعمالة لمجرد أن اختلف معه في الموقف السياسي أو في بعض الآراء وأساليب العمل؟ أنا أيضاً أستطيع أن اتهم من يتهمني بأقذع الأوصاف، وأسأل أيضاً نفس الأسئلة: من يمولكم؟ من يحرضكم على شتم الآخرين؟ من يخطط لكم؟ لكن هذه الأسئلة الإتهامية لا تليق بناشط حقوقي، ولا حتى بمعارض سياسي. هذه لغة هابطة بكل ما في الكلمة من معنى. كما ان الإنشغال بالآخرين وتتبع عوراتهم، وتأليف القصص حولهم، وتحريض المواطنين العاديين عليهم، وخلق أعداء متوهمين، كل ذلك أسلوب فاشل أياً كان هدف القائم به.

ولكنك هنا تسوق اتهامات أيضاً؟

لا.. أنا ضريت مجرد أمثلة، وقلت بأنني أستطيع أن اتهم من يتهمني، لكني لا أوجه التهمة حقيقة إلى من يتهم. لقد سكتُ زمناً طويلاً وأنا أتلقي الإتهامات، ولم أشأ أن أملاً ذهني أو أشغل بالي بمثل هذه الموضوعات، وكنت مشغولاً فيما بين يدي من أعمال، فهذا هو الميدان الحقيقي للناشط الحقوقي.

بالعودة إلى مرصد البحرين، مالذي يميزكم عن الجمعيات الحقوقية في البحرين؟

نحن لا نبحث عن التميز، كل الجمعيات لها عمل تقوم به، كل منها تسدّ ثغرة أو فراغاً، وتغطي مساحة من العمل الحقوقي. كل الجهود مشكورة، ونحن نقوم ببعض الجهد شأننا شأن الآخرين. لكن ما أنا مؤمن به هو ضرورة النظر إلى الموضوع الحقوقي بصورة شاملة، مثلما تفعل كل المنظمات الحقوقية الدولية، بحيث نرى

الإيجابيات والسلبيات، فنحاول زيادة الأولى وتقليص الثانية. لا نتعالم عن وجود السلبيات والأخطاء والتجاوزات، ولكننا أيضاً لا نقبل بمزاعم أن شيئاً ما لم يتغير وأن الوضع برمته سيء ولا يوجد تغيير إيجابي. هذا ليس صحيحاً، وهو يضللنا قبل أن يضلل المواطنين، ويبعث اليأس لدى الجميع، فضلاً عن أنه غير صحيح ولا يفتح أفقاً للتطوير، بل يدفع ويبرر نهج الحلول الراديكالية والعنفية، وهو ما لا نؤمن به، وهو ما نرى البعض قد تورط فيه.

هل لديكم طريقة مختلفة في التعاطي مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بالشأن الداخلي؟

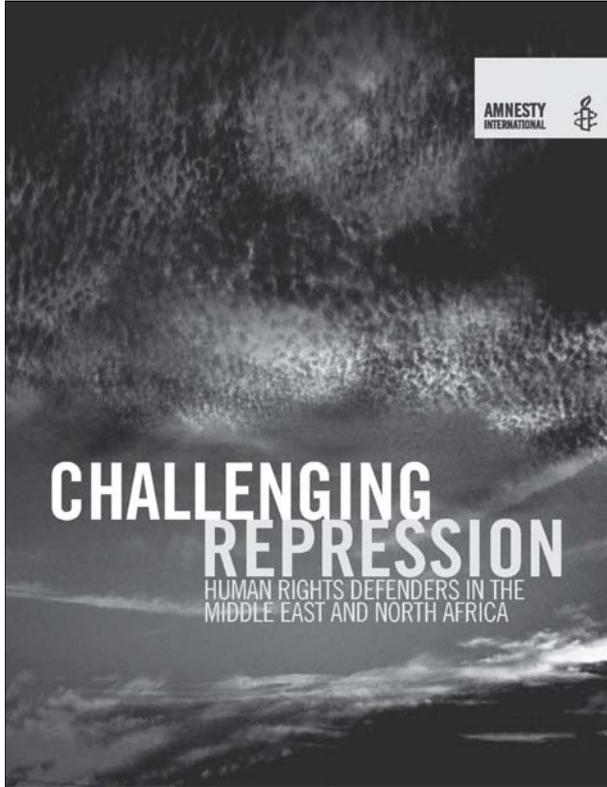
ما نقوم به في تواصلنا مع المنظمات الحقوقية الدولية يقوم به آخرون أيضاً. تصلنا المعلومات كما تصل الآخرين، ونتواصل مع تلك المنظمات مثلما يفعل الآخرون، وقد تتشابه مطالبنا أيضاً. فمثلاً، نحن طلبنا من منظمة العفو الدولية ومن غيرها أن ترسل مراقبين للمحاكمات الجارية بحق حسن مشيمع ومجموعة الحجيرة وغيرهم. نحن أيضاً انتقدنا نشر اعترافات مجموعة الحجيرة على التلفزيون وقلنا ان ذلك خلاف القانون. بمعنى آخر، نحن ننتقد ونطالب بتدخل منظمات دولية إما للرقابة أو للإشراف أو للتقويم أو لأي غرض آخر له علاقة بالموضوع الحقوقي، ولكننا في نفس الوقت نبتعد عن موضوع (تسييس القضايا) ونحن ضد أن تتحول المنظمات الحقوقية إلى ما يشبه منظمات سياسية، كما أننا نقدم صورة شاملة للوضع الإجتماعي والسياسي خلال استعراضنا للأوضاع الحقوقية. والسبب هو أن الموضوع الحقوقي غير مفصول عن ثقافة المجتمع ولا عن الوضع السياسي أو الإقتصادي أو حتى عن البنية القانونية والتشريعية. لهذا تكون رؤيتنا - فيما نزن - أقرب إلى الواقع وأكثر صدقاً في التحليل. هذا ما نعتقه في أنفسنا، وقد يكون للآخرين رأي آخر، نحترمه ولا نحجره.

## البحرين في تقرير منظمة العفو الدولية:

وضعية حقوق الإنسان في البحرين.

## القوانين القمعية

تحدث التقرير عن القوانين القمعية في مختلف أنحاء المنطقة التي تقيد الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. لكن التقرير اقتبس ما ذكره «الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان» من أنه لا يجوز أن يخضع المدافعون عن حقوق الإنسان لقيود باستثناء القيود التي تتعلق بأية «أقوال



أو أفعال لا تتفق، بطبيعتها، مع حالة المدافعين عن حقوق الإنسان»، مثل الدعوة للعنف.

وخلص التقرير إلى أنه في حالات قليلة، يُقوّض الحق في حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات إلى درجة كبيرة بموجب القانون الوطني. وأشار التقرير إلى إمكانية مقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين بموجب أحكام قانون العقوبات

مساهمة أساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين، من خلال الدفاع عن حقوق المرأة والعمال المهاجرين، ومكافحة الاتجار بالبشر. ووفقاً للتقرير، ساهمت هذه المنظمات في رصد وتوثيق والتصدي عبر الحملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وأشار التقرير إلى أن بعض هذه المنظمات هي أعضاء في «الإئتلاف العالمي من أجل المحكمة الجنائية الدولية».

وسلط التقرير الضوء على نجاح الدور الذي قامت به الحملة البحرينية لمنظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل الافراج عن المحتجزين لسنوات طويلة دون تهمة أو محاكمة في معتقل خليج غوانتانامو. ووفقاً للتقرير، نجح المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين في كسب تأييد حكومتهم مما شجع الحكومة البحرينية على اتخاذ عدد من الخطوات الايجابية من بينها الانضمام إلى «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» في

عام ٢٠٠٦، وإلى «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» في عام ٢٠٠٧.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قدرة المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين للقيام بمثل هذا النوع من الأنشطة إنما يعكس الاجواء الايجابية نسبياً في البحرين والتي تسمح وتساعد على القيام بأنشطة من أجل تعزيز

أصدرت منظمة العفو الدولية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تقريراً تحت عنوان: تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(١). ويغطي هذا التقرير، في جملة أمور أخرى، مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، ويسلط الضوء على فئات معينة من الناشطين الأكثر تعرضاً للانتهاكات مثل: الإعلاميين وأصحاب المهن القانونية، والمدافعين عن حقوق المرأة، والنقابيين، والذين يعملون على تعزيز حقوق الأقليات الدينية والثقافية. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة التي تهدف إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم.

نحاول هنا تقديم لمحة عامة عن القضايا المتعلقة بالبحرين. ومع ذلك، فإننا نشجع بقوة القراء على الإطلاع على التقرير من أجل الحصول على صورة واسعة عن مضمونه. عموماً يمكن القول أن التقرير متوازن ومفيد من حيث تناول قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. لقد عكس التقرير بواضحة القلب والتحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في البحرين، وانتقد قوانين محددة خاصة قانون مكافحة الارهاب وقانون الاجتماعات العامة والموكب والتجمعات (قانون التجمعات البحرينية)، لكن في الوقت نفسه لم يتجاهل التقرير الخطوات الإيجابية التي اتخذتها البحرين لتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

## السياق السياسي

أقر التقرير أن العديد من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية قد أنشئت في البحرين. وقد ساهمت بعض المنظمات، بما في ذلك العديد من الجماعات المعنية بحقوق المرأة،

التي تحظر أفعالاً من قبيل «التحريض على كراهية الدولة»، و«إذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة ومغرضة»، و«إهانة القضاء» و«بث معلومات كاذبة في الخارج، أو بيانات أو إشاعات مغرضة عن الشؤون الداخلية للبلد». وذكر التقرير حالة عبد الهادي الخواجة، المدير التنفيذي السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي حكم عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ بالسجن لمدة سنة بتهم تتضمن «التحريض على الكراهية»، واتهام السلطات بالفساد، بموجب الأحكام الواردة في قانون العقوبات. وقد أطلق سراحه بعد العفو عنه من قبل ملك البحرين (٢). ومع ذلك، فإن التقرير لا يقدم تحليلاً قانونياً، مرتبطاً بوقائع محددة، لإظهار مدى انسجام أو عدم انسجام بعض الإجراءات مع متطلبات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما فشل التقرير أيضاً في تسليط الضوء على الخط الفاصل بين حماية حقوق الإنسان والحريات، من ناحية، وبين «التحريض على الكراهية»، ونشر «معلومات خاطئة» و«إشاعات» تقوّض سلامة الدولة، من ناحية أخرى.

وانتقد التقرير قانون الاجتماعات العامة والمواعكب والتجمعات (قانون التجمعات البحريني)، المعتمد في يوليو/تموز ٢٠٠٦، والذي يفرض قيوداً شديدة على الحق في التجمع وحرية تكوين الجمعيات، كما يفرض عقوبات على الخطب التي تُلقى أثناء الاجتماعات، دون أن يكون فيها أي تهديد بالعنف أو الكراهية أو التحريض عليهما. ولكن التقرير لم يوضح إذا كان القانون ذا أهمية وعلاقة في حالة وجود أي تهديد بالعنف أو الكراهية أو التحريض عليهما.

وانتقد التقرير أيضاً القانون البحريني المتعلق بمكافحة الإرهاب (حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية)، والذي تمت المصادقة عليه في أغسطس/ آب ٢٠٠٦. وأعتبره التقرير تهديداً يؤدي لانتكاس التقدم المُحرز في مجال حقوق الإنسان بسبب التعريفات الواسعة وبسبب النص على عقوبة الاعدام والتي قد تزيد من خطر الاحتجاز التعسفي. ومع ذلك، ليس واضحاً في التقرير إذا كان الباحثون قد طلبوا إيضاحات أو ضمانات من حكومة البحرين لتنفيذ

القانون المذكور لتجنب حدوث أي انتكاسة في وضعية حقوق الإنسان في البحرين.

## أنهات القمع

أشار التقرير إلى أنماط القمع التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وذكر التقرير أنه في جميع أنحاء المنطقة، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان لطيف كامل من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حالات الاختفاء القسري؛ الاعتقال والاحتجاز والسجن؛ الإعتداء على المتظاهرين ومحاكمتهم؛ ومنع التعاون الدولي.

لم يسجل التقرير أي حوادث أو حالات ضد البحرين تتعلق بالاختفاء القسري، ومنع التعاون الدولي. في الحقيقة، فيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، تتمتع المنظمات غير الحكومية في البحرين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعلاقات جيدة للغاية مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الدولية وفقاً لما ورد في التقرير. ينبغي التذكير أنه ما كان لهذا أن يحدث من دون توفر هامش الحرية الذي شهدته البحرين منذ بدء الإصلاح السياسي في عام ٢٠٠١. في مجال مضايقة وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، ذكر التقرير على سبيل المثال حالة نبيل رجب، مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان المحظور. وحسبما ذكر تعرض نبيل رجب يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٥ للمضايقة واعتداء جسدي على يد رجال شرطة خلال مظاهرة سلمية للتضامن مع العاطلين عن العمل. وأشار التقرير إلى أن زوجته سمية كانت مستهدفة أيضاً بسبب نشاط زوجها، على ما يبدو. كما ظهر في التقرير حالة محمد الجشي، وهو محام وناشط في مجال حقوق الإنسان، والذي كان على وشك السفر إلى جنيف لحضور دورة تدريبية عندما أوقفه رجال الأمن في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، وصادروا هاتفه المحمول وحاسوبه المحمول لأكثر من ساعة وتعرض لاستجواب قبل السماح له بالصعود على متن الطائرة. لم يشر التقرير إلى أي قضايا أو حالات تتعلق بالعملين في وسائل الإعلام والقانونيين في البحرين.

من دواعي السرور أن يتناول التقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أظهر التقرير التجاوزات التي يتعرض لها المدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخلص التقرير إلى أن عدم وجود نقابات عمالية مستقلة بشكل خاص له آثار خطيرة على العمال المهاجرين في الخليج. كما تم تسليط الضوء على البحرين كونها الاستثناء الوحيد الملحوظ الذي يسمح لغير المواطنين بالانضمام إلى نقابات العمال. وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن العمال الأجانب قد أنشأوا منظمة تدعى جمعية حماية العمال الأجانب. وتعمل المنظمة على القضايا المتصلة بالعمال المهاجرين والدفاع عن حقوقهم. وتعتبر جمعية حماية العمال الأجانب فريدة من نوعها ليس فقط في البحرين، ولكن على نطاق منطقة الخليج العربي. ومع ذلك، نعتقد أنه لا بد من عمل المزيد للسماح لغير المواطنين بالمشاركة في المظاهرات والاجتماعات المرخصة، وفقاً للقانون.

(١) شمل التقرير عشرين دولة هي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب/الصحراء الغربية، سلطنة عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، المملكة السعودية العربية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. يمكنك الحصول على التقرير الكامل، باللغتين العربية والانجليزية، من خلال الروابط التالية:

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/human-rights-activists-still-face-repression-middle-east-north-africa-20090311>

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE01/001/2009/en/4b78ef02-0b6c-4e5f-a0a4-0a39c82be877/mde010012009ara.pdf>

(٢) لم يحضر عبدالهادي الخواجة، ناشط في مجال حقوق الإنسان، جلسة محكمة معن عنها يوم ٠٨ فبراير/شباط ٢٠٠٩ لمحاکمته بعد التصريحات المثيرة للجدل التي أطلقها الخواجة يوم ٠٦ يناير ٢٠٠٩، ويزعم أنه قام فيها بالتحريض ضد النظام والدعوة لقب النظام (لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، الرجاء الرجوع إلى العدد ١ و ٢ من نشرة المرصد البحريني BHRM، فبراير/شباط و مارس/ آذار ٢٠٠٩).

البحرين: لنتحول بعضنا بعضاً

## ديمقراطية ناشئة ووجتوع مدني ناشئ أيضاً

تواجه الديمقراطيات الناشئة تحديات شتى. واحدة منها تتعلق بتجربتها الوليدة التي لا تعرف حدودها وتحدياتها ومصاعبها.

ولذا تقع تلك الديمقراطيات في أخطاء شتى، ولكنها شيئاً فشيئاً تتعلم من التجربة الذاتية، وتتقدم بخطوات متسارعة بعد أن تذهب الخشية والحذر المغالي فيهما.

الديمقراطيات الناشئة تقدم تجربة أولية ناشئة، وليس تجربة ناضجة.

ومنظمات المجتمع المدني ذاتها في تلك الديمقراطيات الناشئة لا يسعها إلا أن تقدم تجربة ناشئة وليست ناضجة أيضاً.

فمن اعتاد القمع، والعمل بالسرية والكتمان، لا يستطيع أن يستثمر - بين ليلة وضحاها - أجواء الإنفتاح، والعمل في الأضواء، ولا أن يتطور بالسرعة المبتغاة. وبالتالي فإن النظم الديمقراطية الناشئة كما منظمات المجتمع المدني تقع في أخطاء عديدة في تجربتها الأخذة في الصعود والنضج.

هذا ينطبق على جميع الدول تقريباً، وهو ينطبق على البحرين.

حين يوجه النقد الى أخطاء الحكومة، من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية، يجب أن يكون في ذهننا أننا نتعاطى مع نظام في طريقه الى التحول والتبدل، ولا سابق تجربة له، ولا رجاله متساوون في الوعي والإدراك والقدرة على التواؤم مع الأوضاع الإصلاحية المستجدة.

لا يعني هذا توفير النقد، وإنما المقصود تقديم الفهم على النقد. فالمهم بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني أن تفهم الأرض التي تعمل عليها، والنظام السياسي الذي تتعاطى معه، وكيفية معاونته والأخذ بيده خطوة خطوة باتجاه المصالح العامة، بحيث يأتي النقد في إطار الفهم والوعي، وبالتالي يمكن ضبط الخطاب النقدي وتوجيهه ليخدم الغرض الأساس منه وهو التطوير وتحسين الأداء.

وفي المقابل رأينا أيضاً المنظمات الأهلية وهي تتكاثر على السطح، بعضها يجيد العمل، وبعضها الآخر يخطيء المرة تلو الأخرى، لا بسوء نية، ولكن لقلّة التجربة والوعي بالوضع الجديد. وحتى اليوم لا زلنا نسمع بعض التصريحات والمواقف غير الناضجة.

الأخطاء موجودة لا يستطيع النظام السياسي ولا المنظمات الأهلية بمن فيها الجمعيات السياسية نكرانها. وبالتالي فنحن يجب أن نتحمل بعضنا بعضاً من أجل أن يعين أحدنا الآخر على التطوير والتعلم واكتساب الخبرة والنضج.

ليس كل المسؤولين ناضجين، ولا كل ممثلي الشعب في البرلمان كذلك، ولا الجمعيات الحقوقية خالية من النقد وارتكاب الأخطاء.

فهل نحن متساوون؟ وهل من الصحيح



ان يغض بعضنا النظر عن أخطاء الآخر؟ لا.. الخطأ يبقى خطأ يجب التنبيه عليه، والكتابة عنه، ولكن من زاوية النقد البناء الذي يستهدف الإصلاح لا تسجيل نقاط على الطرف الآخر، وهو ما يفعله بعض من كلا الطرفين للأسف.

عدم نضج المؤسسات الرسمية أو بعضها، وكذا عدم نضج المؤسسات الأهلية حقيقة علينا الاعتراف بها، وعلى المنظمات الدولية أن تدركها حينما تتعاطى مع الشأن البحريني السياسي أو الأمني أو الحقوقي. فهذا من شأنه إبعاد المسيرة الإصلاحية في الميادين الحقوقية والسياسية والتشريعية عن التجاذبات والخصومات والمصالح السياسية الآنية، وبالتالي يمكن توفير مناخ أفضل لتطوير النظام السياسي وحقوق الإنسان بعيداً عن الإتهامات وسياسة تسجيل النقاط ضد هذا الطرف أو ذاك.

وكما هو مطلوب من منظمات المجتمع المدني عامة أن تراعي ظروف التحول السياسي، كذلك النظام السياسي مطالب بأن يراعي حقيقة أن المنظمات الأهلية بما فيها الجمعيات السياسية والحقوقية تخطيء، مثلما هو يخطيء، وأنها بحاجة الى يد العون والتسديد أيضاً، مثلما هو بحاجة اليها.

نحن لا زلنا في مرحلة نرتكب جميعاً فيها الأخطاء. ومعظم تلك الأخطاء غير مقصودة وإنما نابعة من فترة ما قبل الإصلاحات، ومن قلة الخبرة والتجربة، ومن سريان حالة الشك وعدم الثقة بين دعاة الإصلاح في النظام والمؤسسات الأهلية.

من يريد أن يتعامل مع النظام ككتلة واحدة ناضجة مسؤولة عن كل التصرفات التي يقوم بها المسؤولون صغيرهم وكبيرهم، فعليه أن يقبل بأن يحاسب على أخطائه هو أيضاً، باستخدام ذات المقاييس، وفي هذه الحالة لا يبقى أمامنا إلا أمران:

النظام يتهم مؤسسات المجتمع المدني بارتكاب الأخطاء والتجاوزات ويجرّها الى المحاكم، ومؤسسات المجتمع المدني تشهر بالنظام على كل خطأ صغير أو كبير ويحمل فيه رأس السلطة وليس الى المؤسسات التي يتبع لها المسؤولون المخطئون.

هذا بالضبط هو ما سيوصلنا الى الصدام، والى إطالة مدة الفترة الإنتقالية، وتعويق الإصلاحات، وتوتير الشارع.

لقد رأينا في بداية عهد الإصلاحات كيف أن عدداً من المسؤولين كانوا غير قادرين على التكيف مع الوضع الجديد. عدد غير قليل لم يكن يتحمل النقد، وعدد آخر لم يكن يستطيع أن يواجه الإعلام ولا يجيد مخاطبة الرأي العام، حتى أن الحكومة بإدراكها المبكر أقحمت عدداً غير قليل من المسؤولين في دورات تعليمية في كيفية التعاطي مع النقد والإعلام والمنظمات الأهلية وغير ذلك.

## استخدام مفرط للقوة:

## قوات الأمن تفرق اعتصام سترة السلمي

ولم تحدث أية مواجهات بين المعتصمين وقوات مكافحة الشغب. خليل مرزوق، عضو مجلس النواب، والذين كان من بين المعتصمين انتقد قوى الأمن بأنها لم تكن مرنة ولم تعدد إلى سياسة الإحتواء، وأضاف: (السياسة الأمنية التي انتهجتها القوات قائمة على القمع واستعمال العنف) مضيفاً: (كان من الأجدى على قيادة القوات الذين تباحثنا معهم لكي لا يحصل التصادم أن يقوموا باحتواء الحدث، ويجب عدم معاقبة الأهالي بصورة فظة وهمجية).

النائب الآخر السيد حيدر الستري، قال أنه نصح قوى الأمن بأن لا تستخدم القوة ولكنها لم تستجب.

عضو مجلس البلدي أصيب بحالة إغماء، أبدى استغرابه اطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، في حين أن الأهالي لم يرفعوا شعاراً ولا حجراً (اعتصام صامت). وأضاف: (لا أجد جرماً ارتكبته أنا والمنظمون والمشاركون في الاعتصام سوى التزامنا بالقانون وخرؤجنا في فعالية احتجاجية مرخصة)، داعياً وزارة الداخلية الى (الرجوع للمقاطع التي صورتها خلال الإعتصام).

ناطق بإسم الشرطة برر ما جرى بأن المعتصمين خالفوا الشروط المنصوص عليها حيث حضروا قبل الوقت المحدد، ولم يلتزموا بالمكان المحدد للإعتصام، وأنهم قاموا بمسيرة باتجاه موقع عسكري محظور، وقاموا برمي الحجارة على رجال الأمن ما استدعى تدخل قوى الأمن. وقد رفض المعتصمون مقولة وزارة الداخلية، مؤكداً أن الموقع العسكري بعيد عن مكان الإعتصام ولا يرى بالعين.

إن هذا الحادث يكشف عن استخدام مفرط للقوة، وتجاوز لحدود القانون. ووزارة الداخلية مطالبة بالتحقيق في الأمر، وتعويض الضحايا، وتطبيق القانون على المسؤولين عن هذا الحادث.

القرى وبين الأزقة. وكان سبب المواجهة الحكومية، هو أن مديرية الأمن حددت مكاناً للإعتصام رفض المعتصمون قبوله وسعوا لتغييره، وتقدموا باتجاه البحر وجلسوا على الأرض معتصمين، لكن قوى الأمن حاولت إعادة المعتصمين الى الموقع المحدد وأعطتهم مهلة للتراجع قبل أن تستخدم القوة في تفريق المعتصمين مستخدمة الهراوات ومسيلات الدموع والرصاص المطاطي. هذا

### إعتصامان سلميان يطالبان بالإفراج عن معتقلي (الحجيرة)

اعتصم عشرات من الأشخاص في قرية البلاد القديم مطالبين بالإفراج عن ٣٥ متهماً بمحاولة تغيير نظام الحكم، والإعداد لتفجيرات، باتوا يعرفون بمعتقلي (الحجيرة).

المعتصمون أكدوا براءة المتهمين، وأدانوا اعتقالهم، وطالبوا بإطلاق سراحهم خاصة الناشط السياسي حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد. هذا وقد استمر الإعتصام نحو ساعة،

شارك فيه عدد من أهالي المعتقلين، ولم تتدخل قوى الأمن لفض الإعتصام، كما لم تحدث أية تجاوزات مخلة بالأمن.

على صعيد آخر، اعتصم أهالي معتقلي (الحجيرة) أمام مقر هيئة الأمم المتحدة بشارع المعارض في ٢٠٠٩/٣/٥، مطالبين بالإفراج عن أبنائهم، مجددين رفضهم بث اعترافات المتهمين قبل صدور حكم القضاء، وهو ما يخالف الدستور. هذا وقد استمر الإعتصام أكثر من ساعة، تضمن إرسال رسالة لمقر الأمم المتحدة يشرون فيها قضية المعتقلين والتأكيد على براءتهم، ومطالبين بالتدخل للإفراج عنهم.

أجازت السلطات الرسمية قيام اعتصام يوم ٢٠٠٩/٣/٦ في بلدة سترة، شارك فيه عدد من أبناء البلدة والعديد من النواب وأعضاء المجلس البلدي، وذلك احتجاجاً على ما سمي بـ (الدخان غير القانوني) أي دفن البحر على ساحل مهزة.

وفعلاً تم الإعتصام بشكل سلمي، لكن ما لبث أن استخدمت قوى الأمن مسيلات الدموع والرصاص المطاطي لتفريق العشرات من المعتصمين بينهم نساء وأطفال، ما أدى الى سقوط جرحي، وحالات إغماء بسبب الغاز، قدرهم النائب حيدر الستري بـ ٣٢ معتصماً و٦٠ معتصمات. وقالت مصادر صحافية أن أحد المعتصمين أصيب بكسر في ضلوعه، بينما خرج آخر من غرفة العمليات وهو



المصاب أحمد البصري

في حالة صعبة لتعرض كتفه للكسر بسبب طلقة مطاطية. وأفادت تلك المصادر بأن أحمد البصري وهو (أصم) يبلغ من العمر ٤٠ عاماً قد أصيب برصاصة مطاطية في عينه اليمنى ما يحتمل معه تلفها بشكل كامل، وقد تم إرساله للعلاج في الخارج من قبل إحدى الجمعيات السياسية (الوفاق). ولم يكن البصري مشاركاً في الإعتصام، وإنما كان يستقل سيارته عائداً لمنزله بعد انتهاء الإعتصام. هذا، وتعتزم عائلة الضحية رفع شكوى ضد وزارة الداخلية.

وكانت قوى الأمن قد وصلت ملاحقة المعتصمين جرياً على الأقدام وقام أفرادها بضربهم ومتابعتهم بالسيارات إلى داخل

## المرصد: استخدام سلاح (الشوزن) غير مبرر

العاصمة شرح ملابس الحادث، بأن قوى الأمن قامت بتفتيش منزل في (سنابس) يحوي قنابل حارقة واسطوانات غاز معدة للاستخدام في الشغب، وأن مجموعة اشخاص هاجموا تلك القوى بالحجارة وأدوات حادة، فتم الرد عليها باطلاق عبوة مسيلة للدموع، وحين تطور الأمر استخدم أحد رجال الأمن سلاح (الشوزن) دفاعاً عن النفس. لكن مدير الشرطة نفى ما نقلته الصحافة على لسان المصابين.

المواطنين غير مبرر. كما عبّر بيان المرصد عن خشيته من التساهل في استخدام السلاح - أياً كان نوعه - في المواجهات مع المجموعات التي تمارس العنف عبر حرق الإطارات ومحولات الكهرباء. وأضاف: بأن ذلك العنف والشغب مدان من كافة شرائح المجتمع ومنظمات المجتمع المدني، ويجب التعامل معه بأقل قدر من الخسائر. تجدر الإشارة الى أن مدير عام شرطة

عبّر مرصد البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد من استخدام أحد أفراد القوى الأمنية لسلاح (الشوزن) المخصص لصيد الطيور، ضد مجموعة أفراد كانوا - بحسب مسؤول في الشرطة - يقومون بأعمال شغب وأنهم هاجموا رجال أمن كانوا يقومون بتفتيش منزل. وقال المرصد في بيان له (٢٠٠٩/٣/٣٠) بأن استخدام الأسلحة النارية القاتلة وبينها سلاح (الشوزن) والذي أصيب برصاصه المتطاير ثلاثة من

## البحرين تنضم للإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

البحرينية بأنها ستقود حملة توعية باتفاقية مكافحة الفساد، وذلك بتمويل من وزارة التنمية الاجتماعية، ودعت مجلس النواب الى تعديل القوانين والتشريعات التي لا تتناسب مع الاتفاقية. وفي حال التصديق الرسمي على الإتفاقية تكون البحرين ثاني دولة عربية تصادق عليها بعد الأردن.

المهمة وهي تدعو الدول الأطراف إلى محاربة الفساد بكل صوره، وتعدو الى التشدد في العقوبات المفروضة على الموظفين الذين يثبت تورطهم في صور الفساد سواء منه المالي أو الإداري، بالإضافة الى تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية. من جهتها قالت جمعية الشفافية

البحرين تنضم للإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وافق مجلس النواب على تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص الاقتراح بشأن التصديق على الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في البحرين. يذكر أن الإتفاقية التي انضمت البحرين إليها تعد من الإتفاقيات الدولية

## (مناهضة التعذيب) تقدم برنامجاً تدريبياً في البحرين



د. نزار البحارنة

الممثلين في لجنة مراقبة تنفيذ التعهدات بتزويد المشروع بالخبرات المطلوبة للقيام بمثل هذه الدورات.

البرامج التدريبية موجهة إلى القائمين على تنفيذ القانون في وزارتي الداخلية والعدل والشؤون القانونية والنيابة العامة. وأشار البحارنة إلى عقد دورات تدريبية أخرى فنية موجهة لممثلي الوزارات بشأن التعامل مع حقوق الإنسان، مشيراً الى أنه تم إبلاغ أعضاء الجمعيات

فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات والتعهدات التي التزمت بها البحرين أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي أثناء مراجعة تقريرها الدوري الشامل، أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية د. نزار البحارنة أن لجنة مراقبة تنفيذ تعهدات البحرين اتفقت مع جمعية مناهضة التعذيب (APT) على تنفيذ عدد من

## وزير الداخلية: العنف غير مبرر في ظل حرية التعبير

الضوابط القانونية ف (الإجراءات واضحة، والمحاكمات علنية، وأبوينا مفتوحة لتلقي الشكاوى والنظر فيها)، مشدداً بأن (لا مبرر للعنف في ظل الحرية المكفولة في هذا البلد). وكرر الوزير الموقف الرسمي بـ (أنه لا يوجد سجناء سياسيون أو سجناء رأي، وإنما هناك متهمون على ذمة قضايا جنائية).

المسيرات والتجمعات قد بلغ (١١٥) لسنة ٢٠٠٨، ولم تحتسب المسيرات والتجمعات غير المرخصة والتي قال بأنه تم اتخاذ الإجراء اللازم لمنعها. ونفى الوزير وجود تجاوزات لحقوق الانسان، وقال أن احترامها يمثل نهج الوزارة، وأن الإجراءات المتخذة تتم وفق

في لقاء له مع صحيفة الأيام (٢٢/٣/٠٩)، رفض وزير الداخلية المطالبات بتعديل قانون المسيرات والتجمعات، وقال بأن الضوابط التي اشتمل عليها القانون تحقق مساحة الحرية المطلوبة، واعتبره قانوناً عصرياً يتوافق والمعايير الدولية. وأشار الوزير الى أن عدد